

# الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان

اعتماد رقم 12 ل 11 أبريل 1987 ج ر رقم 38 ل 6-9-1989

Ligue Algérienne des Droits de l'Homme – LADH

Agrement no 12 du 11-04-1987 -- JO no 38 du 6-9- 1989

=====[ladhdz @ yahoo.fr](mailto:ladhdz@yahoo.fr)=====

رسالة مفتوحة  
إلى السيد عبد العزيز بوتفليقة  
رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس

ككل سنة تشرفون بحول الله على إفتتاح السنة القضائية 2009/2008 وسوف يقدم المسؤولون عن القطاع أمامكم إحصائيات ذات أرقام مذهلة ، لوكانت تعني قطاع آخر، غير قطاع العدالة لوصفت بالنتائج الباهرة ، لكن قطاع الحكم على قطاع العدالة لايقاس بعدد القضايا المفصول فيها ، ولا بنوعية رخام أرضية محاكمها وأثاث مكاتب قضاتها وكتابها ، ولكن بنوعية الأحكام التي تصدر بين المتخاصمين ، ومدى تقبل الأطراف لها ومدى الإنصاف الذي يشعر به المتقاضي ، ومدى حماية العدالة لحيريات وحقوق الأفراد وممتلكاتهم ، وعليه وإنطلاقا من الواقع المعاش فإن الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان تقدم أمامكم المعايينات التالية

إن إصلاح العدالة لم يوضع في سياق إصلاح الدولة وإعادة صياغة دورها في إطار مجتمع - ديمقراطي متعدد، والعدالة لا تزال تمارس كوظيفة رغم إقرار الدستور أنها سلطة ، و الإصلاحات المسجلة لم تتعد ، سرعة الحصول على نسخ الأحكام والوثائق الرسمية الأخرى من شهادات جنسية وصحيفة السوابق القضائية ، والقيام بإصلاحات بنايات المحاكم والمجالس وإعادة تأنيثها

القاضي يمارس مهامه في ظروف متشابكة تتداخل فيها الضغوطات والتأثيرات. ويحاسب على الكم - ويجبر عليه ، مما يجعله في صراع دائم بين ضميره ورؤسائه المباشرين وغير المباشرين

من بين ما جاءت به الإصلاحات في المرحلة السابقة ، العمل على تصفية الملفات ، بصورة لا - توفر أدنى قدر من ضمانات المحاكمة العادلة المتفق عليها دوليا ، بحيث أن القاضي يدخل الجلسة بمئات الملفات ، وهو مطالب بالفصل في أغلبها في نفس الجلسة ، وقد أحصى البعض وأن الوقت الذي يخصص لكل ملف لا يتعدى الدقيقة الواحدة ، وقد عبر العديد من القضاة عن استيائهم من هذا الوضع.

إن الإصلاحات ركزت على جهاز العدالة وأغفلت إرتباطه بالسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، وعجزت على جعل الجهاز يستجيب لمتطلبات الساعة دولة القانون و سيادته

### فخامة الرئيس

تدركون جيدا وأن العدالة هي الفضيلة الأولى في المجتمع ، وكل فرد في المجتمع يتمتع بحصانة - أساسها العدل ولايجوز إطلاقا انتهاك هذه الحصانة مهما كانت الأسباب ، وتحقيق العدل في مجتمع ما يلطف من طبائع أفراده ، وتحقيق العدل وتلطيف الطبائع بينهما حبل سري يجعل الواحدة لا تتحقق دون أن تجر معها الأخرى. وعليه فإن النظر في الملفات يجب أن يكتسي طابعا من القدسية والورع وأن لا يكون طويلا مجحفا ولا قصيرا مخلا ، ويتترك أمره للأطراف والقاضي ، وأن لا تتدخل في تسييره أية جهة أخرى ، وما يلاحظ في الواقع أن تعليمات وزارة العدل تغلبت على نصوص قوانين الإجراءات.

### سيادة الرئيس

إن الأحكام تصدر باسم الشعب ، والشعب يجد نفسه غريبا عنها ، لذلك وشعورا منا بالمسؤولية فإننا نهيب بكم وأنتم القاضي الأول في البلاد وحامي الدستور أن تتدخلوا من أجل إنقاذ العدالة ، وجعل العدالة أساسا لبناء ديموقراطية دستورية وتعبيرا عن بعد سياسي في قلب التقاليد الديموقراطية وتشبيد مجتمع مستقر وعادل.

تقبلوا فخامة الرئيس أسمى عبارات التقدير والاحترام

الجزائر 28 أكتوبر 2008  
بوجمعة غشير

رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان